

لكن حرب تشرين حلت معها تأثيرا واضحا على دخل اسرائيل السياحي ، فقد بلغ مجموع الدخل الذي حصلت عليه اسرائيل من السياحة عام ١٩٧٤ حوالي ٢٠٠ مليون دولار ، اي اقل من الدخل الذي حصلت عليه عام ١٩٧٣ ( الذي تآثر جزئيا بحرب تشرين ) بـ ٢٠٠ مليون دولار ، وكان المسؤولون الصهاينة يقدررون ان دخل اسرائيل السياحي من العملات الصعبة سيصل عام ١٩٧٤ الى ٢٠٠ مليون دولار رغم ظروف حرب تشرين(٥٥) اي ان تصورا قد حدث بمقدار الثلث .

ويزداد وضوح التأثير الذي مارسه حرب تشرين اذا عرفنا ان التكاليف الاكبر الناجمة عن غلاء الاسعار كان يجب ان تؤمن وحدها زيادة في الدخل السياحي تصل الى ٢٠ - ٢٠ ٪ (٥٦).

ويمكن ارجاع النكسة التي لحقت دخل اسرائيل السياحي من العملات الاجنبية بعد حرب تشرين الى الاسباب التالية :

١ - الهبوط الذي شهدته الحركة السياحية بشكل عام . وذلك نتيجة اسباب متعددة أبرزها التأثير السلبي الذي مارسه التقارير الواردة عن حالة الامن على الحركة السياحية(٥٧).

٢ - لجوء المزيد من السياح بسبب دوامة الاسعار التي اجتاحت اسرائيل الى السوق السوداء حيث يحصلون على نسبة ٢٠ ٪ زيادة مقابل نقودهم . ومساعدة التجار لهم في ذلك ، اذ لا يقومون بتسليم الدولارات التي ينفقها السياح الى خزانة الدولة مخالفين الانظمة النافذة . وقد ابلغ وزير السياحة الصهيوني اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست بمرارة ان مزيدا من اموال السياح تتحول الى السوق السوداء(٥٨).

٣ - ما سببه غلاء الاسعار بشكل فاحش من انخفاض في مشتريات السياح ومدة اقامتهم .

وقد كان انخفاض دخل اسرائيل السياحي ، واحدا من الاسباب التي اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٤ مؤجلة ان يسهم هذا الاجراء في تنشيط الحركة السياحية بالاضافة الى الاهداف الاخرى التي توختها منه .

توفر السياحة فرصا كبيرة لزيادة الدخل الحكومي من الضرائب . وهذه الضرائب اما ان

السنوات هي ٧١٤٢ و ٧٤٤٧ و ٨٢٤٧ مليون دولار(٤٨). وكانت قيمة صادرات الحفصيات خلال تلك السنوات اعلى من دخل السياحة .

وفي عام ١٩٦٨ ، كان مجموع قيمة الصادرات الزراعية ١١٢ مليون دولار(٤٩) منها ٨٨٤٤ مليون دولار قيمة صادرات الحفصيات ، وارتفعت عام ١٩٦٩ الى ١٢٠ مليون دولار منها ٩١٤٩ مليون دولار للحفصيات ، ثم انخفضت في عام ١٩٧٠ الى ١١٦٤٨ مليون دولار منها ٨٣ مليون دولار للحفصيات(٥٠). لكننا نلاحظ ان السياحة كانت قد سجلت عام ١٩٧٠ دخلا قدره ١٥٠ مليون دولار ، اي حوالي ضعف دخل اسرائيل من تصدير الحفصيات .

وهكذا يتضح لنا ان السياحة قد تفزت الى المرتبة الاولى دون منافس كمصدر للعملات الاجنبية بالقياس الى سلع اسرائيل التصديرية الاخرى . ولكنها تجيء في المرتبة الثانية بعد قطاع النقل في مجال الخدمات المضمن الخدمات والسياحة والصادرات غير المنظورة : وتتضح لنا اهمية قطاع الخدمات ككل ، اذا ذكرنا انه في مقابل القيمة الاجمالية للصادرات الصناعية والزراعية البالغة ٦٤٠ مليون دولار ، لعام ١٩٦٩ ، فان دخل اسرائيل من السياحة والخدمات والصادرات غير المنظورة بلغ ٤٠٠ مليون دولار(٥١).

ومن الملاحظات البارزة على تطور الاقتصاد الاسرائيلي ارتفاع نسبة الصادرات من الخدمات في اجمالي الصادرات ، حيث اتجهت هذه النسبة من ٣٦٤٧ ٪ عام ١٩٤٩ الى ٤٩٤٣ ٪ عام ١٩٦٨ . وتبطلت صادرات الخدمات في السياحة والنقل الخارجي وتصدير الخبرات الفنية الى الدول الافريقية(٥٢). وفي عام ١٩٦٩ سجلت نسبة الصادرات من الخدمات ارتفاعا كبيرا ، فبلغت ٦٢٤٥ ٪ من الصادرات الاجمالية . ومن المعروف ان خدمات النقل هي اهم الخدمات التي تصفها اسرائيل ، فهي تتمتع بأسطول بحري وجوي من الطراز العالمي ، وتأتي السياحة في الدرجة الثانية في قطاع الخدمات(٥٣).

ازاء هذا الوضع لم يكن مستغربا ان يعلن وزير السياحة الصهيوني « ان السياحة اصبحت فرعا رئيسيا ومن أهم فروع مدخولات الدولة من العملة الصعبة »(٥٤).